

مستخلص:

أقر البرلمان العراقي مطلع هذا العام قانون الاستثمار الأجنبي رقم (13) لسنة 2006 وبموجب هذا القانون قدمت جملة من الحوافز إلى المستثمرين الأجانب بغرض تشجيعهم على الاستثمار في البلد، وفي معظم القطاعات الاقتصادية. هذا يعني أننا ملزمون بالتعامل مع أطراف دولية تطلب بيانات محاسبية تختلف عما ينتج من بيانات محاسبية عند الشركات العراقية معتمدة وفقاً للنظام المحاسبي الموحد. المستثمرون الدوليون أكثر ألفة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) والتي أصبحت معتمدة أو متوافق معها في معظم دول العالم كونها تسهل عمليات القيد والتداول خارج الحدود الإقليمية. هذا البحث يسلط الضوء على أبعاد هذه المشكلة، مع بيان إمكانية تبني أو التوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) عراقياً، مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وخاصة تلك الدول التي كانت تنتهج أسلوب الاقتصاد المخطط وتحولت إلى اقتصاد السوق.